## محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 12

**محضر جلسة**

**تاريخ الاجتماع**:14 مارس 2012.

**اجتماع:** عدد 12.

**جدول الأعمال**: مواصلة حول منهجية  العمل.

**افتتاح الجلسة**:09و30 صباحا.

افتتح السيد رئيس اللجنة الاجتماع الذي تضمن مواصلة النقاش بخصوص ضبط منهجية عملها، وذلك انطلاقا من الجدول المتعلق بهيكلة الجماعات المحلية.

ثم تولى السيد مقرر اللجنة التطرق لهذه الهيكلة بمختلف عناصرها و قد لاحظ أن الاتفاق حاصل  حول تكريس**تنظيم إداري اللامركزي** كحل أنسب لتكريس الديمقراطية الأفقية والعدالة الاجتماعية والتنمية على المستوى الجهوي و للقطع مع الوضع السابق، وفي تحليله للتنظيم اللامركزي تم التطرق لجملة من المحاول هي على التوالي:

أولا: **تركية الهياكل المحلية** وتتمثل في مجالس بلدية منتخبة انتخابا مباشرا ومجالس جهوية منتخبة انتخابا مباشرا وغير مباشر في نفس الوقت . والفصل مع التعيين ومع الإدارة اللامحورية.

ثانيا: مسألة **استقلالية المجالس المحلية** ويكون ذلك بالقطع مع علاقة الرئيس بالمرؤوس وضمان استقلالية القرار في جميع المستويات المرتبطة بمجال صلاحيات الجماعة المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية بحيث تكون هي صاحبة القرار في التنمية المحلية.

ثالثا: **الاستقلالية المالية** للجماعات المحلية وما تثيره من مشكلة ضعف الموارد وضرورة تحسين مردوديتها وذلك بخلق موارد جديدة لفائدتها إضافة إلى موارد الجباية المحلية وبمساهمة المنشآت الصناعية في ميزانية الجماعة المحلية عملا بقاعدة ( التعويض لما يسبب التلوث ويستغل البنية التحتية والثروات الباطنية بالجهة). وطرح التساؤل حول إمكانية التفويت في أملاك الدولة لصالح الجماعة المحلية نظرا لوجود بلديات تفتقر لأملاك هامة تمكنها من التصرف بحرية.

رابعا: **رقابة الإشراف** ضرورية بما أن المبدأ هو وحدة الدولة ويتطلب ضمان توافق أعمال الجماعات المحلية مع التوجهات العامة للسياسية الوطنية. أثيرت مسألة الرقابة اللاحقة على شرعية القرارات الصادرة على الجماعات المحلية لكي لا تخضع للترخيص المسبق من المركز عند أخذ القرار. وهو ما يميزها على الرقابة الرئاسية التي هي رقابة مشددة من حيث أنها سابقة ومتزامنة ولاحقة. وتم التأكيد على عنصرين: إدخال الليونة في الرقابة على تنفيذ الميزانية المحلية من موارد ونفقات وتخفيف إجراءاتها وإسناد الرقابة لهيكل فضائي مستقل يمكن أن يتمثل في المحكمة الإدارية بما أنها مختصة بمراقبة الشرعية الإدارية بوجه عام.

 وفي هذا الإطار دار النقاش حول الهيكل المركزي المكلف بالإشراف على الجماعات المحلية وتحديدا الانطباع السيئ الذي تركته وزارة الداخلية كهيكل مكلف بهذه المهمة. وتم اقتراح وزارة التنمية كبديل عنها في الربط بين الجماعة المحلية والدولة.

ثم تم التطرق لمسألة تنظيم منهجية استماع اللجنة للخبراء وتم الاتفاق على أنها تكون بتحديد المحاور موضوع البحث واقتراح أهل الاختصاص على ضوء ذلك.

أولا: المحاور الكبرى

ثانيا: الخبراء

تم ضبط موعد لاحق لاجتماع اللجنة ليوم الاثنين 26 مارس 2012 لاستماع لمداخلة الأستاذ حافظ بن صالح

**رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.**

**رئيس اللجنة                                              مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي                                             فيصل الجدلاوي**